الأمم المتحدة

A/ES-10/135

الجمعية العامة

Distr.: General
31 December 2001
Arabic
Original: English

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للمديف لدى الأمم المتحدة

كما تعلمون، واستجابة لطلبكم بالإيجاز في البيانات وبتسهيل عمل الجمعية العامة، فإن الممثل الدائم للمديف، لدى الأمم المتحدة السيد حسين شهاب، لم يدل ببيان ملديف خلال المناقشة التي جرت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إليكم التفضل بإصدار البيان المرفق كوثيقة من الوثائق الرسمية للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة المعنية بالنظر في البند المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''، (انظر المرفق).

(توقيع) أحمد خليل
القائم بالأعمال

030102 030102 01-71865 (A)
0171865

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للمديف لدى الأمم المتحدة

بيان صاحب السعادة السيد حسين شهاب، الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في بند جدول الأعمال المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة"، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نيويورك

إن انطلاق عملية مدريد للسلام منذ ما يقرب من عقد بدت وكأنها تبشر بعهد مفعم بالأمل لحل قضية فلسطين أو هكذا تصور المجتمع الدولي. فقد عقدت آمال عريضة آنذاك عندما بدأ المجتمع الدولي يشهد ما بدا وكأنه بداية لنهاية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وقد ظن كثيرون أن الخطوات الأولى التي اتخذت حينها ستؤدي إلى إجراء عملية من المفاوضات القائمة على حسن النية، يتمخض عنها في نهاية الأمر إنشاء دولة فلسطينية وإقامة حدود آمنة لكل من فلسطين وإسرائيل. بيد أن تلك الآمال قد اندثرت على ما يبدو.

وما فتئ المجتمع الدولي يشهد تدهورا للوضع في فلسطين بشكل غير مسبوق، تغذيه سياسة منتظمة للاستفزاز والاعتداء تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. وقد قُوِض كثير من الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات الماضية نتيجة لخيار المواجهة الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وقد أصبح المجتمع الدولي بأسره يعترف اليوم للشعب الفلسطيني بحقه في إنشاء دولة مستقلة. وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها. ويجب على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين عليها أن تحترم حقوق الشعب الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلة. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره إدانة السياسة الاستفزازية التي تنتهجها القوات المسلحة الإسرائيلية في الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الفلسطينية وتدميرها. وتهدف الحكومة الإسرائيلية، من خلال أعمالها العدوانية والاستخدام المفرط للقوة، والاغتيالات السياسية، وتدمير المنشآت الحيوية والهياكل الأساسية، وفرض حالات الحصار على الشعب الفلسطيني وخنقه اقتصاديا، إلى تقويض إمكانات إقامة دولة فلسطينية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بهذا الوضع وينبغي عليه ألا يسمح به.

والسبيل إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط يكمن في المفاوضات فقط لأن العنف لا يولد سوى مزيد من العنف. والوضع الحالي في المنطقة، وما يشهده من تصاعد دوامة العنف الذي يتسبب في معاناة كبيرة للمدنيين الأبرياء من كلا الجانبين، يؤكد أن التخلي عن طاولة المفاوضات واللجوء إلى المواجهة عديما الجدوى. وبلدي يضم صوته إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة جميع أعمال الإرهاب التي يقترفها الأفراد أو المجموعات في حق عملية السلام إدانة لا لبس فيها. و لم تشهد القضية الفلسطينية مرحلة تنذر بالخوف والخطر أكثر من هذه المرحلة التي يفقد فيها الطرفان الثقة ببعضهما كشريكين في السلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك حالا لكفالة الحد فورا من تصعيد أعمال العنف. ونحن نعتقد أنه يتعين على راعيي عملية السلام، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن يستمرا في المشاركة بنشاط في العملية وفي المساعدة على توجيه الطرفين بعيدا عن المواجهة في اتجاه التعاون.

لقد ساند بلدي باستمرار النضال العادل للشعب الفلسطيني قصد استعادة حقه المشروع في تقرير المصير وفي العودة إلى أرضه التي أُبعد عنها بواسطة الاحتلال، وفي إنشاء دولة خاصة به. ونحن نعتقد أن أحكام اتفاقات شرم الشيخ والتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل ما زالت تشكل خطة معقولة وفعالة باتجاه تحقيق السلام للطرفين وإنشاء دولة فلسطينية وضمان أمن إسرائيل عن طريق إنشاء حدود معترف بها. بيد أن تنفيذ هذه الاتفاقات يتوقف على الالتزام الصادق بها.

إن ملديف تعتقد اعتقادا جازما أن حل الأزمة الفلسطينية يكمن في وقف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد في سبيل توجيه الطرفين نحو هذا الهدف الذي من شأنه أن يكفل السلام والازدهار وفرص العيش بكرامة لجميع شعوب المنطقة.